

تقييم تجربة المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية

إعداد

د. هناء محمد هلال الحنيطي¹

د. أنعام محسن زويلف²

1 أستاذ مساعد/جامعة عمان العربية/ قسم التمويل والمصارف

Email: hanahilal@yahoo.com

TEL: 0777646162

2 أستاذ مشارك/جامعة الشرق الأوسط/ قسم المحاسبة

TEL: 0795455339

Email: Inaamz2005@hotmail.com

بحث مقدم الى الملتقى الدولي الأول "الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل"

محور تقييم تجربة المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية

المنوي عقدة يومي: 23-24 فيفري 2011 انشاء الله

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص

تقييم تجربة المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية

1. جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على الأزمة المالية العالمية الحالية، وعلى دور المصارف الإسلامية في معالجتها، وكذلك المساهمة في منع وقوع أزمات مماثلة في المستقبل، وتقييم تجربة المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية. تناولت الدراسة بداية مفهوم الأزمة المالية العالمية وأسبابها، لتطرح بعد ذلك معالم وأسس البديل الإسلامي كحل للأزمة المالية، ومدى تأثير المصارف الإسلامية بالأزمة المالية، وقد توصل البحث إلى أنه وبالرغم من سلامة السياسة الائتمانية في البنوك الإسلامية واستقرار السيولة عند درجة مرتفعة، فإنه وبسبب أنها تعيش في عالم يطغى فيه التمويل الربوي على غيره، فلم يكن هنالك مفر من أن تتأثر المصارف الإسلامية بالأزمة المالية.

الإطار العام للدراسة

مقدمة

الحمد لله رب العالمين. والصلاة والسلام على نبيه الأمين محمد صلى الله عليه وسلم وبعد. فقد أثارت الأزمة المالية الحالية التساؤل حول مدى سلامة النظام الاقتصادي العالمي، وهل يكون النظام المالي الإسلامي مصدراً لحل لأزمات هذا النظام؟ حيث شهدت المؤسسات والمصارف الإسلامية خلال هذه الأزمة نمواً وتطوراً بمنتجاتها وأدواتها المالية المختلفة، وتحقيق درجة عالية من التنوع فيها، مع أنها تعمل في نفس البيئة التي تعمل بها المؤسسات المالية الربوية التقليدية⁽¹⁾.

• أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الإسهامات التي يتوقع إضافتها على المستويين النظري والتطبيقي، وذلك من خلال بيان دور المصارف الإسلامية في تجنب وعلاج الأزمات، وتقييم تجربة المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية، وفتح آفاق جديدة للمزيد من الدراسة والأبحاث الهادفة في هذا الموضوع.

• أهداف الدراسة:

تتخصر أهم أهداف الدراسة بالتعرف على الآتي:

- 1) طبيعة الأزمة المالية العالمية.
- 2) بيان أسس المصارف الإسلامية.
- 3) تقييم تجربة المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية.

• مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في محاولة البحث في أحد المواضيع المهمة والمعاصرة، وهو موضوع الأزمة المالية العالمية، وكذلك دور العمل المصرفي الإسلامي في إيجاد الحلول المناسبة لها وللأزمات المالية القادمة. وبالتالي لن يتم البحث في القضايا التفصيلية ذات الصلة، إذ يكفي الاقتصار على ما يفي بالغرض منها. لذلك تحاول الباحثة الإجابة على الأسئلة التالية:

- 1- ما حقيقة الأزمة المالية العالمية الحالية؟
- 2- ما مدى تأثير المصارف الإسلامية بهذه الأزمة؟
- 3- كيف يمكن للمصارف الإسلامية أن تتجاوز تأثيرات الأزمة؟

وفي ضوء ذلك تفترض الباحثتان مايلي:

أولاً: تتأثر المصارف الإسلامية بأداء الاقتصاد الذي تعمل فيه؛ وذلك كبقية المصارف التقليدية والشركات من مختلف القطاعات. ثانياً: لقد كان تأثير الأزمة على المصارف الإسلامية أقل من تأثيرها على المصارف التقليدية.

• الدراسات السابقة:

يعتبر موضوع الأزمة المالية الحالية من الموضوعات الحديثة الهامة، والذي يحتاج إلى الكثير من البحث والدراسة المستفيضة والمتعمقة التي تجمع بين الجانب النظري والتحليلي، ومن خلال البحث والدراسة لم تجد الباحثان في الأدبيات من تناول العلاقة بين المصارف الإسلامية وهذه الأزمة بالتحليل اللازم، لذلك اهتمت الدراسة بجمع كل ما يمكن أن يكون له صلة بأدبيات الموضوع، والذي كان من أبرزه :

- بحث بعنوان " الأزمة المالية العالمية انعكاساتها وحلولها" الذي قدمه الداوي الشيخ في مؤتمر "الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي" جامعة الجنان، طرابلس- لبنان، 13-14- آذار (مارس) 2009. والذي بحث فيه أسباب وجذور الأزمة المالية العالمية، وعرضت الدراسة بعض الحلول المقترحة لما بعد الأزمة.
- بحث بعنوان "الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي" الذي قدمه سعيد الحلاق في مؤتمر تداعيات الأزمة المالية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية، وذلك خلال الفترة 4-5 أبريل 2009 في شرم الشيخ، مصر. تناولت الدراسة موقف الاقتصاد الإسلامي من أسباب أزمة النظام المالي العالمي، وأساليب التمويل البديلة في الاقتصاد الإسلامي.
- بحث بعنوان "الأزمة المالية ومعالم البديل الإسلامي" قدمته الباحثة مريم جحنيط إلى مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي" جامعة الجنان، طرابلس- لبنان، 13-14- آذار (مارس) 2009. والذي بحثت فيه عدد من المفاهيم المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وتحليل جذور الأزمة المالية من رؤية إسلامية.

- بحث بعنوان "الأزمة المالية رؤية إسلامية" قدمه الباحث الطيب حلح إلى الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية في الفترة من 5 إلى 6 أيار 2009، تناولت الدراسة تداعيات الأزمة على الاقتصاد الأمريكي.
- بحث بعنوان "الحلول الإسلامية لمعالجة الأزمات المالية العالمية الراهنة" قدمته نورة سيد أحمد سيد إلى مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، جامعة المنصورة، مصر، وذلك خلال الفترة 1-2 إبريل 2009، تناولت الدراسة مقومات الفكر المقاصدي للأموال في الإسلام، وأسباب الأزمة المالية العالمية، والحلول الإسلامية للأزمة.
- بحث بعنوان "الحلول الإسلامية لمعالجة الأزمات المالية" قدمه الباحث إبراهيم بن ناصر الحمود إلى مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، جامعة المنصورة، مصر، وذلك خلال الفترة 1-2 إبريل 2009 تناولت الدراسة الحل الأمثل للأزمة المالية وبيان النظام الاقتصادي الإسلامي.
- بحث بعنوان "الارتباط بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي ودور الاقتصاد الإسلامي ومؤسساته المصرفية في تجنب الأزمات المالية" قدمه الباحث أحمد شعبان محمد علي إلى مؤتمر الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، والذي انعقد في بيروت خلال الفترة 19-20 ديسمبر 2009 تناولت الدراسة طبيعة الارتباط بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي.
- بحث بعنوان "أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية" قدمه حسن ثابت فرحان إلى مؤتمر المصارف

الإسلامية اليمينية: الواقع وتحديات المستقبل، وذلك خلال الفترة 20-21 مارس 2010 في صنعاء، تناولت الدراسة أسباب الأزمة المالية، وتأثير المصارف الإسلامية بالأزمة العالمية، وأثر الأزمة المالية العالمية على التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول

الأزمة المالية العالمية

المطلب الأول: تعريف الأزمة المالية

الأزمة لغة: الأزمَةُ الشَّدَّةُ والقَطُّ، وأزمَ عن الشيء: أمسك عنه، والمأزمُ: المَضيقُ وكلُّ طريق ضيق بين جبلين: مأزمٌ⁽²⁾. أما اصطلاحاً: فبالرغم من تعدد تعريفات الأزمة، إلا أن هناك تشابهاً كبيراً بين هذه التعريفات ومدلول الأزمة وما تعنيه هذه الكلمة. ولغاية هذا البحث فإن تعريف الأزمة من المنظور المالي فهو: "التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول؛ والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية"⁽³⁾.

المطلب الثاني: نشوء وأسباب الأزمة المالية العالمية

شكل قطاع العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية وعلى مدى العقد المنصرم قاطرة نمو للاقتصاد الأمريكي، وتوجهت إليه أموال المستثمرين، ومن نتائج ذلك: أن أسعار العقارات بدأت بالارتفاع في الولايات المتحدة الأمريكية. وترتب على ذلك أمران. الأول: إن الراغبين في شراء المساكن الجديدة ذات الأسعار المرتفعة أصبحوا بحاجة إلى قروض بنكية كبيرة للحصول على هذه المساكن التي سيبتاعونها. والثاني: إن ارتفاع أسعار العقارات مكن مالكي هذه العقارات من الحصول على مزيد من القروض ورهن عقاراتهم، وبشكل طردي؛ فكلما زاد سعر العقار ارتفعت قيمة القرض الذي يمكن الحصول عليه⁽⁴⁾. وعندما تراجع الطلب على العقارات، أصبح هؤلاء المالكين عاجزين عن السداد، مما اضطرهم إلى عرض ممتلكاتهم للبيع، مما أثر على الأسعار هبوطاً كما واصل الطلب على العقارات بالتراجع، وتعود سرعة تطور واستفحال الأزمة عالمياً إلى

شدة الارتباط بين أزمة العقارات والمؤسسات المالية، ولقد عمق ذلك الحساسية الكبيرة التي تتمتع بها المؤسسات المالية، والذي يعتمد بشكل كبير على ثقة المستثمرين بها⁽⁵⁾. واسترشاداً بمختلف التقييمات التي أجريت حول الأزمات المالية والاقتصادية التي ضربت عالماً منذ القرن الماضي، ومن أشهرها تقييمات كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة التقييم المستقلة التي أنشأتها. والتي أشتملت على دراسة الأزمات في 17 دولة وذلك خلال فترات مختلفة، فقد أشار بسيسو⁽⁶⁾ إلى أن أهم أسباب هذه الأزمات هي كما يلي:

- 1- الممارسات الاقتصادية الخاطئة، وتدخل غير رشيد في السوق لاعتبارات سياسية متعلقة بتوجيه الدعم.
- 2- الفساد الإداري، وشيوع الكسب غير المشروع، وتزايد التذمر الاجتماعي، وتدهور الشعور بروح المجتمع الواحد.
- 3- ساهم الاقتراض والاستثمار بنظام الهامش في مضاعفة الخسائر الناجمة عن انخفاض أسعار الأسهم المشتراة بنقود مخلوكة حسابياً.
- 4- المضاربة التقليدية، وفتح المستثمرين، وتساعد الضغوط على أسعار العملات والبورصات.
- 5- انتشار استخدام المشتقات في العمليات المصرفية، حيث ساهمت عقود المشتقات التي يقال إنها وصلت بقيمة معاملاتها مؤخراً إلى ما يزيد على 500 تريليون دولار. والتي ساهمت في زيادة حدة تقلبات الأسواق.
- 6- غياب المسؤولية الاجتماعية، وتعود الأفراد على الاقتراض، وتقديم قروض لفئات غير قادرة على السداد أصلاً.
- 7- غياب المرتكزات الأخلاقية، وانتشار الفساد والاستغلال والجشع، والتحايل على الأسواق وعلى المستهلكين، واستمرارية المضاربات.

المبحث الثاني

تقييم تجربة المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية

المطلب الأول: أسس المصارف الإسلامية⁽⁷⁾

إن لكل مؤسسة أسساً تقوم عليها وتحدد طبيعتها؛ وذلك من أجل تحقيق أهداف محددة يبتغي القائمون عليها تحقيقها. وتتمثل أسس المصارف الإسلامية، بما نصت عليه الشريعة والقوانين والأنظمة الخاصة بها⁽⁸⁾، والمتمثلة بما يأتي: **الأساس الأول: عدم التعامل بالربا، أو ما من شأنه أن يؤدي إليه** حيث يشكل هذا الأساس القاعدة الأساسية التي يقوم عليها المصرف الإسلامي، إذ أنه وبدون هذا الأساس يصبح مؤسسة ربوية؛ ذلك أن الإسلام يحرم التعامل بالربا، ويدعو إلى مبدأ المشاركة في العُثم والغُرم.

الأساس الثاني: تقرير العمل كمصدر للكسب: يرى الإسلام، أن المال لا يلد مالاً، وإنما الذي يُنمي المال ويزيده هو العمل فقط. وهذا يعني أول ما يعنيه هو: توجيه الجهد نحو التنمية عن طريق الاستثمار بجميع الوسائل والأساليب التي تخضع لقاعدة الحلال والحرام التي جاء بها ديننا الحنيف. وهنا، فإنه يجب على المصرف الإسلامي التمسك بكل ما تتضمنه الشريعة الإسلامية من أحكام تتعلق بالجانب الاقتصادي في حياة الفرد المسلم. **الأساس الثالث: القيم الأخلاقية في الاقتصاد الإسلامي⁽⁹⁾** يقوم الاقتصاد في الإسلام على العقود الشرعية الحاكمة، وهذه العقود الحاكمة تحكّمها مجموعة من المبادئ والقيم الأخلاقية، ومنها: التراضي وطيب النفس، وحسن النية، وبيوع الأمانة. مما يثبت ذاتية هذا الاقتصاد واستقلاله ويؤكد صلاحيته لكل زمان ومكان، ويعطيه أولوية في التطبيق العملي في معاملات الناس، ومن أهم المبادئ الأخلاقية في المعاملات المالية الإسلامية حسن المطالبة وحسن القضاء والتيسير على المعسر، يقول تعالى: « **وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ** »⁽¹⁰⁾. **الأساس الرابع: الصفة التنموية**

للمصارف الإسلامية: تحاول هذه المصارف تصحيح وظيفة رأس المال كخادم لمصالح المجتمع، وليس سيداً يتحكم فيه، وذلك بربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، وذلك باعتبار أن هذه المصارف تقوم على بناء فكري خاص، وهو الإسلام ونظامه الشامل، لذا فإنها تتصدى بطبيعة هذا التكوين للتنمية الاقتصادية، وتحاول تصحيح

وظيفة رأس المال، ويتم ذلك عن طريق توجيهه للمساهمة في تنمية المجتمع اقتصادياً، علاوةً على تنميته اجتماعياً.

المطلب الثاني: مدى تأثير المصارف الإسلامية بالأزمة المالية العالمية

لقد كان التأثير السلبي للأزمة على الاقتصاد العالمي كبيراً، وخصوصاً في الولايات المتحدة (موطن الأزمة)، حيث انهارت آلاف البنوك والمؤسسات والشركات من مختلف القطاعات، كما تأثرت بقية دول العالم بهذه الأزمة، وإن كان ذلك بنسب متفاوتة. وفيما يخص تأثير الأزمة على المصارف الإسلامية، فإن الباحثان تفترضان ما يلي: أولاً: تتأثر المصارف الإسلامية بأداء الاقتصاد الذي تعمل فيه؛ وذلك كبقية المصارف التقليدية والشركات من مختلف القطاعات. ثانياً: لقد كان تأثير الأزمة على المصارف الإسلامية أقل من تأثيرها على المصارف التقليدية. ولبيان مدى صحة الفرضيتين، فقد تمت مقارنة أسعار أسهم كل من البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل والبنك العربي أكبر بنك أردني (مقارنة مقتصرة على البنوك الإسلامية في الأردن) وذلك خلال الفترة 2006-2009، ولم يكن بالإمكان مقارنة سعر سهم البنك العربي الإسلامي الدولي حيث أنه غير مدرج في سوق عمان المالي. كذلك تمثلت البيئة الاقتصادية المحيطة في هذه المقارنة بكل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والرقم القياسي لأسعار الأسهم في سوق عمان المالي وذلك لنفس الفترة.

جدول رقم (1): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الأردني، الرقم القياسي المرجح لأسعار الأسهم في سوق عمان المالي، أسعار سهم كل من البنك الأردني الإسلامي والبنك العربي خلال الفترة من 2006-2009 .

المؤشر/السنة	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	7.6%	8.7%	7.8%	2.6%
الرقم القياسي المرجح لأسعار الأسهم	3014	3675	2758	2538
سعر سهم البنك الإسلامي الأردني	4.1	5.8	3.7	3.26

12.5	15.2	28.9	21.4	سعر سهم البنك العربي
------	------	------	------	----------------------

المصدر: www.imf.org www.ase.gov.jo , تاريخ: 2010/3/20

يبين جدول رقم (1) العلاقة المباشرة بين معدلات نمو الاقتصاد الأردني، وكذلك الأرقام القياسية لأسعار الأسهم في سوق عمان المالي، وأسعار أسهم كل من البنكيين موضوع الدراسة. فلقد بلغ معدل نمو الاقتصاد الأردني (7.6%) في عام 2006، ونتيجة للأزمة فقد تراجع إلى (2.6%) في عام 2009، ونتيجة لذلك فقد تراجع سعر سهم البنك العربي من (21.4) دينار إلى (12.5) دينار في عامي 2006 و 2009 على الترتيب، وبلغت نسبة التراجع سنوياً حوالي (15%). وبالنسبة لسعر سهم البنك الأردني الإسلامي فقد تراجع سعر السهم من (4.1) دينار في عام 2006 إلى (3.17) دينار في عام 2009، أي بتراجع بلغت (11.25%) سنوياً. وبمقارنة نسبة تراجع سعر كل من السهمين، فلقد كان سهم البنك العربي الأكثر تراجعاً. ومن هنا، يجب الإشارة إلى أن الرقم القياسي المرجح لأسعار الأسهم في سوق عمان المالي قد تراجع أيضاً من (3014) في عام 2006 إلى (2538) نقطة في عام 2009 أي بمعدل (11.9) في كل عام. وهذا التراجع لسوق عمان المالي هو أقل من تراجع سعر سهم البنك العربي، وأعلى قليلاً من تراجع سعر سهم البنك الإسلامي الأردني. ويتضح مما سبق أن تأثير الأزمة على سعر البنك الإسلامي الأردني كان أقل بكثير من تأثيرها على سعر سهم البنك العربي. وفيما يخص الفرضية الثانية، فإنه وبالرغم من التأثير السلبي للأزمة المالية على الاقتصاد الأردني بشكل عام، وعلى قطاع البنوك بشكل خاص، فإن أداء كل من البنك الأردني الإسلامي والبنك العربي الإسلامي الدولي كان متميزاً فيما يتعلق بإجمالي الموجودات ومجموع حقوق المساهمين ويتضح ذلك من خلال جدول رقم (2) وجدول رقم (3):

جدول رقم(2): مجموع كل من موجودات وحقوق مساهمين البنك الإسلامي الأردني خلال الفترة 2006 - 2009 .

المؤشر/السنة	2006	2007	2008	2009
الموجودات(مليار دينار)	1.726	1.927	2.170	2.272
حقوق المساهمين(مليون دينار)	115.000	134.000	161.000	177.000

المصدر: التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني من 2006- 2009 .

جدول رقم(3): مجموع كل من موجودات وحقوق مساهمين البنك العربي الإسلامي الدولي خلال الفترة 2006 - 2009 .

المؤشر/السنة	2006	2007	2008	2009
الموجودات(مليون دينار)	574.759	593.987	906.312	1.041
حقوق المساهمين(مليون دينار)	62.788	74.083	92.209	117.601

المصدر: التقارير السنوية للبنك العربي الإسلامي الدولي من 2006- 2009 .

يبين جدول رقم (2) أن موجودات البنك الإسلامي الأردني خلال سنوات الأزمة قد نمت من (1.726) مليار دينار في عام 2006 إلى (2.27) مليار دينار في عام 2009، وبمعدل نمو سنوي بلغ (9.37%)، كما نمت حقوق المساهمين من (115) مليون دينار في عام 2006 إلى (177) مليون دينار في عام 2009، أي بمعدل نمو سنوي بلغ (13.6%) . ويبين الجدول رقم (3) أن موجودات البنك العربي الإسلامي الدولي، قد نمت من (575) مليون دينار في عام 2006 إلى (1.041) مليار دينار في عام 2009، أي بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي (20%)،

أما مجموع حقوق المساهمين في البنك فقد نمت من (62.8) مليون دينار في عام 2006 إلى (117.6) مليون دينار في عام 2009 أي بمعدل نمو سنوي بلغ (21.7%).

جدول رقم (4) الصكوك المصدرة حسب الدول في 2007 و 2008 و 2009.

الدولة	2007 (مليون دولار)	2008 (مليون دولار)	2009 (مليون دولار)
ماليزيا	13412.9	5470.4	13700
الإمارات	10807.5	5300.2	3100
السعودية	5716.3	1873.2	3000
البحرين	1065	700.4	1700
إندونيسيا	92.8	663.3	1800
باكستان	524.3	476.2	400
قطر	300	300.9	لم تصدر صكوك
الكويت	835	190	لم تصدر صكوك
بروناي	279.3	95.1	400
المجموع (مليار دولار)	33.0331	15.0697	24.1

المصدر: وكالة موديز للتصنيف، نقلا عن موقع www.alwaaqat.com تاريخ 2010/6/22.

وبالنسبة لحجم إصدار الصكوك الإسلامية، يبين الجدول رقم (4) ما ورد في تقرير موديز للتصنيف بأن سوق إصدار الصكوك الإسلامية قد نمت في عام 2007 مقارنة مع 2006، إلا أنه قد تراجع في عام 2008، حيث بلغ مجموع إصدار الصكوك (15.0697) مليار دولار مقارنة بحجم إصدار الصكوك في عام 2007 والتي بلغت (33.0331) مليار دولار، وذلك يعزى لتأثير الأزمة على هذه الدول، إلا أن السوق عاد ونمت بمعدلات عالية في عام 2009، بالرغم من استمرار الأزمة، حيث بلغ مجموع الإصدارات (24.1) مليار دولار، وحسب ما تم نشره من قبل المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ 2010/07/27 ، فقد ارتفع حجم الصكوك المصدرة وفق هيكلية المرابحة إلى

(60%) في عام 2008، وفي الربع الأول من 2009، شهدت صكوك الإجارة انتعاشاً جديداً لتشكل (50%) من إجمالي الإصدارات. وقد طرح اثنان من أكبر الإصدارات على أساس هيكل الإجارة (اندونيسيا صاحبة أكبر إصدار للصكوك في العالم خلال الربع الأول من 2009 وحجمه 474 مليون دولار فضلت هيكل الإجارة). وهكذا فعلت أيضاً حكومة باكستان في مارس/ 2009 عندما أصدرت رابع أكبر إصدار بقيمة 192 مليون دولار⁽¹¹⁾.

ويمكن تلخيص نتائج ما سبق بما يلي:

أولاً: تتأثر المصارف الإسلامية كغيرها من المؤسسات المالية والشركات بالظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة بها.

ثانياً: لقد كان تأثير المصارف الإسلامية بالأزمة المالية الحالية أقل من تأثير البنوك التقليدية.

ثالثاً: بالرغم من تراجع سوق الصكوك الإسلامية بسبب تأثيره بالأزمة إلا أنه عاد وتحسن وأخذ بالتصاعد.

رابعاً: بالرغم من تراجع الاقتصاد الأردني خلال سنوات الأزمة، فلقد نمت موجودات وحقوق المساهمين في كل من البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي بمعدلات عالية.

وتؤكد هذه النتيجة فرضية الباحثان بأن أداء المصارف الإسلامية يتأثر بالأزمات وبظروف الاقتصاد الذي تعمل فيه، إلا أن هذا التأثير أقل مما هو عليه في حال البنوك التقليدية. ويعود ذلك إلى التزام المصارف الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية، وأن كل من الاستثمار والتمويل قائم على أساس المشاركة في الربح والخسارة، ويضاف إلى ذلك العلاقة الخاصة التي تربط المصرف الإسلامي بالمودين والمستثمرين. وبناءً على ما سبق وبالرغم من سلامة السياسة الائتمانية في البنوك الإسلامية، واستقرار السيولة عند درجة مرتفعة، فإنه وبسبب أنها تعيش في عالم يطغى فيه التمويل الربوي على غيره، فلم يكن هنالك مفر من أن تتأثر

المصارف الإسلامية بالأزمة ونتائجها وبدرجات متفاوتة⁽¹²⁾. ويمكن إجمال تأثير الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية بشكل عام بما يلي:

- إن تأثيرات الأزمة المالية الحالية عميقة وشاملة، حيث تحولت الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية، فالإنخفاض الحاد في أسعار العقارات أثر سلباً على محافظ البنوك الإسلامية في الخليج، وكذلك بعض الصناديق الاستثمارية المرتبطة بالقطاع العقاري⁽¹³⁾. فأزمة دبي _ على سبيل المثال لا الحصر _ هي مثال للتأثير السلبي الذي سببته أزمة ديون القطاع المصرفي⁽¹⁴⁾.
- الآثار الناجمة عن محاولة محاكاة المنتجات المالية التقليدية، ومحاولة ليّ النصوص الشرعية رغبة في استنساخ التجربة الغربية.
- تواجه بعض المصارف الإسلامية فائضاً في السيولة نتيجة زيادة المخاطر المحتملة من تعثر العملاء وتأثرهم بالأزمة المالية، وتوقعات انخفاض العائد على الموجودات، حيث بلغت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع لدى بعض البنوك الإسلامية إلى 61%⁽¹⁵⁾.
- إن البنوك الإسلامية تتعرض أيضاً لنفس العوامل التي تتعرض لها البنوك التقليدية من حيث الصعوبات المالية التي تطرأ على عملائها نتيجة لنقص دخولهم وثروتهم بسبب تراجع الاقتصاد وكذلك قيمة استثماراتهم المالية.
- تفضل البنوك الإسلامية عقد المرابحة على صيغ الاستثمار الأخرى، حيث أن البنوك التي تعاملت مع البنوك التقليدية بعقد المرابحة بالسلع الدولية تحمل في ميزانياتها ديوناً قد تصل إلى البلايين من الدولارات على بنوك تقليدية عالمية وإقليمية⁽¹⁶⁾.
- إن البنوك التي تعاملت بالتورق⁽¹⁷⁾ مع زبائنها وحاملي بطاقات ائتمانها القائمة على قلب الديون عن طريق التورق، تحمل كذلك في ميزانياتها الكثير من الديون على زبائن معرضين جداً للتعثر بسبب انهيار استثماراتهم في الأسواق المالية المحلية والعالمية. وهذه الديون التورقية هي أيضاً تراكمات مالية محضه تبتعد عن

السوق الحقيقية، وذلك لسببين: أولهما: إن التمويل بالتورق يقوم على خلق ديون كثيرة دون إنتاج حقيقي للسلع، وثانيهما: إن التورق يعمل بطبيعته على تراكم طبقات من الديون بعضها فوق بعض، فما التورق إلا تمويل لسداد ديون بديون أكبر منها، فقد تجاوزت نسبة التورق 60% من أعمال التمويل في بعض البنوك الإسلامية⁽¹⁸⁾.

- إن البنوك الإسلامية التي استثمرت مبالغ كبيرة في الأسواق العالمية قد تأثرت أيضا بسبب انكماش هذه الأسواق، وخسارة عملاء هذه المصارف مبالغ كبيرة مما أثر عليها سلبياً⁽¹⁹⁾.

• كيف يمكن للمصارف الإسلامية أن تتجاوز تأثيرات الأزمة

بناءً على ما تم عرضه سابقاً، فلم يكن للمصارف الإسلامية دور في صناعة الأزمة المالية، ولكن تأثرها بالأزمة كان ملموساً، وترى الباحثان أنه يمكن للمصارف الإسلامية تقليل التأثيرات السلبية لمثل هذه الأزمة، وذلك من خلال ما يلي:

1. على المصارف الإسلامية ان ترفع نصيبها في رأس مال الاستثمارات والمشاركة في الربح والخسارة.

2. تنويع مصادر التمويل، وزيادة الاعتماد على الودائع الاستثمارية طويلة الأجل⁽²⁰⁾.

3. زيادة الاستثمارات المباشرة من قبل المصارف الإسلامية والإشراف عليها بنفسها، وذلك عن طريق إنتاج السلع وإنشاء الشركات، والمصانع، والقيام بعمليات الاستيراد والتصدير والمتاجرة.

4. أن تحرص المؤسسات المالية الإسلامية على اعتماد منتجات وأدوات مالية تجسد فلسفة الاقتصاد الإسلامي ومبادئه.

5. إنشاء شركات تأمين إسلامية، للتأمين على الودائع، وعلى الاستثمارات.

6. العمل على تطوير أسواق مالية إسلامية، مثل السوق الدولية الإسلامية في البحرين والسوق المالية الماليزية.

7. تأسيس هيئات رقابية شرعية موحدة وصارمة، تضبط آلية عمل البنوك الإسلامية، وتركز على تطبيق قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية.

8. وجود تعاون وتنسيق ما بين البنوك الإسلامية لإيجاد حلول مشتركة للأزمات فيما بينها.

9. الحرص على حسن الإدارة؛ وتأتي أهمية ذلك من أن المصارف الإسلامية تمر بحالة توسع سريع. فبالإضافة إلى زيادة عددها، فإن بعضها ينمو بمعدلات عالية، ويتوسع خارج الحدود إلى دول أخرى.

10. تنويع النشاط الاستثماري للمصارف الإسلامية، إذ أن تنويع المحافظ الاستثمارية من المبادئ الهامة، وخصوصاً أن المصارف الإسلامية لديها قدرة كبيرة في تنويع محافظها الاستثمارية.

11. التزام المصارف الإسلامية بالقواعد الشرعية، والابتعاد عن المنتجات المالية المخالفة للشريعة الإسلامية.

12. العمل على خفض نصيب المصرف الإسلامي بصفته مضارباً من أرباح الودائع، حتى تُحفز المُودعين على زيادة ودائعهم وعدم سحبها.

13. أن تبادر المصارف الإسلامية بمساعدة عملائها الذين يواجهون مشاكل مالية وذلك بإعادة هيكلة التسهيلات الائتمانية التي حصلوا عليها، وأن لا تحذوا حذو المصارف التقليدية من حيث الإصرار على قيام الممولين المتعثرين بالسداد الكامل في الموعد وفرض الفوائد التأخيرية. فهذا الأسلوب سوف يؤدي بكثير من المستثمرين إلى الإفلاس والتصفية. حيث أن دخول المصرف قسمة الغرماء مع باقي الدائنين، يؤدي إلى تحمل مخاطرة مزدوجة تتضمن خسارة المستثمر الذي اضطر إلى الإفلاس، والثاني، الاسترجاع الجزئي وليس الكلي للقرض.

14. أن يتعاون المصرف الإسلامي مع المستثمرين الذين قام بتمويلهم بأساليب المشاركة والمضاربة لمساعدتهم على تذليل مصاعبهم المالية لمساعدتهم على تجاوز الأزمة.

15. بالنسبة للمستثمرين الذين حصلوا على تمويل سلعي ويواجهون مشاكل مالية، فالأفضل أن تعاد جدولة ديونهم بما ييسر لهم السداد، دون زيادة في قيمة الدين.

16. العمل على تشجيع اندماج المؤسسات الضعيفة بالمؤسسات القوية، أو أن تقوم الأخيرة بشراء الأولى، على أن يكون ذلك بسعر عادل؛ وذلك لمنع انهيار المؤسسات الضعيفة، ومنع ما يترتب على ذلك من مشاكل اقتصادية واجتماعية⁽²¹⁾.

النتائج والتوصيات

النتائج: أهم الاستنتاجات التي خلصت إليها الدراسة هي:

1. هناك مجموعة من العوامل مجتمعة أدت إلى سرعة ظهور الأزمة المالية الحالية واستفحالها وذلك لشدة الارتباط بين أزمة العقارات والمؤسسات المالية. ولن تكون هذه الأزمة هي الأخيرة وذلك لطبيعة النظام الرأسمالي.

2. إن القواعد الأساسية الثابتة التي يقوم عليها المصرف الإسلامي والمتمثلة بتحريم التعامل بالربا، والدعوة إلى مبدأ المشاركة في العُثم والغُرم، بديلاً عن العُثم المضمون المتمثل والواضح في الفائدة الربوية المحددة والثابتة.

3. بالرغم من سلامة السياسة الائتمانية في البنوك الإسلامية واستقرار السيولة عند درجة مرتفعة، فإنه وبسبب أنها تعيش في عالم يطغى فيه التمويل الربوي على غيره، فلم يكن هنالك مفر من أن تتأثر المصارف الإسلامية بالأزمة المالية.

4. تواجه بعض المصارف الإسلامية فائضاً في السيولة نتيجة زيادة المخاطر المحتملة من تعثر العملاء وتأثرهم بالأزمة المالية، وتوقعات انخفاض العائد على الموجودات.

5. إن النظام الاقتصادي الإسلامي لقادر على أن يقدم صيغاً تمويلية متعددة، وقائمة على الاستثمار الحقيقي وليس الوهمي، ويبني اقتصاداً على العدل وتكافؤ الفرص، وعدالة التوزيع.

التوصيات :

- 1- العمل على تنويع الاستثمار بالأدوات المالية الإسلامية، وعدم التركيز على أداة معينة.
- 2- ضرورة تفعيل الأدوات المالية الإسلامية عبر الطرق الاقتصادية المناسبة والمشروعة.
- 3- نشر الوعي والترويج للأدوات المالية الإسلامية.
- 4- عقد المؤتمرات والندوات العلمية التي تعنى بالصكوك المالية الإسلامية.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الهوامش

-
- (1) عبد الكريم، قندوز، ومداني، أحمد، ورقة بحث بعنوان: الأزمة المالية واستراتيجيات تطوير المنتجات المالية الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي بخميس مليانة (عين الدفلة)، الجزائر، تاريخ 2009-5-6، ص2، بتصرف.
 - (2) الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، القاهرة، مصر: المطبعة الكلية، 1329هـ، ط1، ص461.
 - (3) عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، عمان، الأردن: دار مجدلاوي، 1999، ص200.
 - (4) العلي، صالح، أثر الأزمة المالية العالمية في الفقر والبطالة ووسائل معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الذي اقامته وزارة الأوقاف في الجمهورية العربية السورية بعنوان "رسالة السلام في الإسلام"، بدمشق من 8 - 9 جمادى الثاني 1430هـ - الموافق لـ 1 - 2 / 2009م، ص2.
 - (5) شفيح، فلاح، النشاط الربوي والأزمات المالية، موقع الشبكة المعلوماتية www.islamifn.com، ص4، تاريخ 2009-5-2، بتصرف.

- (6) بسيسو، فؤاد حمدي، محددات إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية والمصرفية- الدليل العلمي التطبيقي لإدارة الأزمات، إتحاد المصارف العربية، 2010، ص 517، 529، 567.
- (7) الهيتي، عبد الرزاق، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، عمان، الأردن: دار أسامة، ط1، 1998، ص 203.
- (8) انظر كل من: القانون الأساسي لتأسيس البنك الإسلامي الأردني رقم 13 لسنة 1978، المادة الثانية والخامسة، ورقم 62 لسنة 1985، المادة الثانية والخامسة، ونظامه الداخلي المادة الثالثة، وعقد التأسيس لشركة بيت الاستثمار الإسلامي، الفقرة السادسة، عقد التأسيس، لمصرف قطر الإسلامي، المادة الثالثة، والنظام الأساسي لبيت التمويل السعودي التونسي، المادة الثالثة.
- (9) البعلي، عبدالحميد محمود، الأخلاق المهنية في المؤسسات المالية الإسلامية، اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال أحكام الشريعة الإسلامية، الكويت ، ط1، 2006، ص 29.
- (10) البقرة، آية 280.
- (11) انظر: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، صكوك الإجارة ما بين التشريع والواقع، www.cibafi.org تاريخ 2010/7/27.
- (12) العلي، أثر الأزمة المالية العالمية في الفقر والبطالة ووسائل معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 15، بتصرف.
- (13) بو جلال، محمد، مقارنة إسلامية للأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا- العدد السادس، 12/ابريل/2009، ص 11.
- (14) الفخري، سيف هاشم، بحث بعنوان: أزمة دبي: أسبابها وآثارها الاقتصادية، جامعة حلب، ماجستير العلوم المالية والمصرفية، 2009، ص 13.
- (15) الدويك، عبد القادر، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، المؤتمر الخامس للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في سورية، بتاريخ 15-16/3/2010، بتصرف.
- (16) يقصد بالمرابحات الدولية عمليات المرابحة التي تجريها البنوك الإسلامية في الأسواق العالمية للسلع وبخاصة في بورصات المواد الأولية، بالنسبة لمشروعية التعامل بمرابحات السلع الدولية فقد اجيزت ضمن ضوابط تتعلق بأنواع السلع، وأنواع العقود والشروط في العقود، للاستزادة انظر: القري، محمد علي، مرابحات السلع الدولية، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز.
- (17) التورق المصرفي المنظم: قيام المصرف بعمل نمطي يتم فيه ترتيب بيع سلعة (ليست من الذهب أو الفضة) من أسواق السلع العالمية أو غيرها، على المستورق بثمن آجل، على أن يلتزم المصرف - إما بشرط في العقد أو بحكم العرف والعادة - بأن ينوب عنه في بيعها على مشتر آخر بثمن حاضر، وتسليم ثمنها للمستورق. للاستزادة انظر: الحنيطي، هناء محمد، بيع العينة والتورق، رسالة دكتوراة الأكاديمية العربية

للعلوم المالية والمصرفية، 2007، وقد صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد في دورته التاسعة عشرة من 1 إلى 5 جمادى الأولى 1430هـ، الموافق 26 - 30 نيسان إبريل 2009م، بخصوص موضوع التورق: حقيقته، أنواعه (الفقهي المعروف والمصرفي المنظم)، بأنه لا يجوز التورقان (المنظم و العكسي) وذلك لأن فيهما تواطؤاً بين الممول والمستورق، صراحةً أو ضمناً أو عرفاً، تحايلاً لتحصيل النقد الحاضر بأكثر منه في الذمة وهو رباً.

(18) بو جلال، محمد، مقارنة إسلامية للأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا- العدد السادس، 12/ابريل/2009، ص15، العثمان، عبد الرحمن بن إبراهيم، التورق المصرفي المنظم، الموقع الإلكتروني www.islamifn.com.

(19) قحف، منذر، الأزمة المالية: أفكار لحلول طويلة الأجل خطوط عريضة، بحوث مؤتمر المجلس الأوربي للإفتاء في دورته التاسعة عشرة - اسطنبول، من الثامن حتى الثاني عشر من شهر رجب سنة 1430هـ، الموافق للثلاثين من شهر حزيران حتى الرابع من شهر تموز سنة 2009م، بتصريف.

(20) الدويك، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، مرجع سابق.

(21) انظر: السويلم، سامي، اسلحة الدمار المالي الشامل، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، مركز النشر العلمي، جدة، 1430هـ-2009، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية، قحف، منذر، الأزمة المالية: أفكار لحلول طويلة الأجل خطوط عريضة، مرجع سابق. شبرا، محمد عمر، الأزمة المالية العالمية، أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، مركز النشر العلمي، جدة، 1430هـ-2009، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية.